جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

ظاهرة سرقة السيارات وطرق مكافحتها

العميد د. سعيد بن ناصر المرشان

٢٠٠٣م

ظاهرة سرقة السيارات
وطـــــرق مكافحتهـــــا

العقيد د. سعيد بن ناصر المرشان

ظاهرة سرقة السيارات وطرق مكافحتها

الجريمة ظاهرة اجتماعية برزت منذ بدء البشرية، ولا يخلو منها أي مجتمع وإن كان حجم هذه الظاهرة يتفاوت من مجتمع إلى آخر نظراً لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية. كما تعتبر الجريمة من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع منذ القدم ويزداد خطرها مع التقدم في العلوم والتقنية، حيث يساعدان في اتباع وسائل إجرامية لم تكن مألوفة من قبل.

وقد حظيت مكافحة الجريمة منذ القدم بالعناية سواء عبر الأديان السماوية التي أولت هذه القضية اهتماماً كبيراً لحماية المجتمع بأسره من مخاطرها أو من خلال القوانين الوضعية كتشريع حمورابي الجنائي الذي يعتبر أقدم تشريع جنائي متكامل (صدقي، ١٤٠٨هـ، ص ١٢).

تعريف الجريمة

اختلفت الآراء في تعريف الجريمة تبعاً لتخصص أصحاب هذه الآراء ومجالات اهتماماتهم، فعلماء القانون يعرفونها على أنها: «السلوك المخالف لأوامر ونواهي قانون العقوبات شريطة أن ينص هذا القانون صراحة على تحريم ذلك السلوك».

أما علماء الاجتماع فيعرفونها «الفعل الذي تعتقد الجماعة ـ سواء عن حقيقة أو عن وهم ـ أنه ضار بمصلحتها الاجتماعية مهدداً لكيانها».

أما علماء النفس فيذهبون إلى التفريق بين السلوك الشاذ والسلوك الإجرامي فهم يركزون على حالة الفرد وقت ارتكاب الفعل لا على نوع السلوك، فمثلاً إذا سرق السارق وهو في حالة عادية فهي جريمة يعاقب

عليها القانون، أما إذا ارتكب السرقة وهو في حالة نفسية شاذة كالمصاب بمرض السرقة فلا يعد فعله جريمة، بل ينظر إليه كفعل شاذ ارتكبه نتيجة مرض نفسي صادر عن شخصية مضطربة نفسياً (أبو حسان، ١٤٠٨هـ، ص ص: ١٥٩ ـ ١٦٠).

وتعرّف الجريمة في الشريعة الإسلامية بأنها «محظور شرعي زجر الله عنه بحد أو تعزير»، (أبو حسان، ١٤٠٨هـ، ص ١١٣). كما تعرّف بأنها «ارتكاب ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم» (أبو زهرة، ١٩٧٦م، ص ٢٣).

والجريمة في اللغة «هي فعل الأمر الذي لا يستحسن ويستهجن» (أبو زهرة، ١٩٧٦م، ص ٢٣).

جريمة سرقة السيارات

والسرقة إحدى الجرائم التي زجر الله عنها بالحد أو التعزير، وسرقة السيارات إحدى جرائم الاعتداء على الممتلكات، فهي «الاستيلاء على المركبة المملوكة للغير من قبل شخص لا يملكها ونقلها أو أجزاء منها أو إتلافها» (الوهيد، ١٤١٦هـ، ص ٣).

وهذا الفعل ضار بالمجتمع واعتداء على الممتلكات الشخصية دونما أي حق، لذا فمرتكبها يعد جانياً يستحق العقاب.

وجرائم الاعتداء على الأموال أو الممتلكات تعتلي قمة الهرم بالنسبة للإحصائيات الخاصة بالجريمة. . وسرقة السيارات إحدى الجرائم التي بدأت نسبها تأخذ في الارتفاع عاماً بعد آخر وإن كانت تختلف من بلد إلى آخر. كما أصبحت تشكّل أهم التحديات التي تواجه الأجهزة الأمنية في هذا

العصر. ورغم أنها جريمة حديثة العهد نظراً لأنها إفراز لظواهر التصنيع Industrilization والتحضر Urbanization إلا أنها تتفاقم مع التقدم العلمي والتقني، لذا فهي من أهم المشاكل التي تواجه العالم الصناعي المتقدم.

ولعل ذلك يبرز من خلال الآتي: في عام ١٩٩٠م أشارت الإحصاءات تبعاً للتقرير السنوي لمكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية إلى وقوع جريمة سرقة سيارة كل (٣٣) ثانية (الربيحات، ١٩٩٥م، ص ٧)، بينما في عام ١٩٩٧م تشير التقارير إلى وقوع جريمة سرقة سيارات كل (١٩) ثانية(*)، وهو ما يفيد بأن الرقم قد تضاعف تقريباً في الولايات المتحدة رغم الإمكانات الهائلة لدى أجهزة الأمن هناك.

ولعل القارئ لهذه الحقائق والأرقام يدرك أهمية وخطورة هذه السرقة على المجتمع، ففي الولايات المتحدة يقع التالي: (*)

- في عام ١٩٩٧م سرقت (١,٥) مليون سيارة.
- قدرت قيمتها بـ ٨ بليون دولار.
- في كل ١٩ ثانية تسرق سيارة.
- من بين كل ٤٢ سيارة تتعرض سيارة واحدة للسرقة.
- أكثر من ثلثي السيارات تسرق في الليل.
- أكثر من نصف السرقات تقع في مناطق سكنية.
- لو كانت سرقة السيارات عملاً شرعياً لصنفت في المرتبة الـ ٥٠ من بين ٥٠٠ شركة.

(*) Internet, Facts and Figures About Vehicle Theft "htt://www. Ci.bend.or US/Police/Carfigures.(23-02-1420).

ـ إن احتمالية ارتكاب الجاني لحادث بالسيارة المسروقة تفوق نسبة وقوع الحادث بالنسبة لصاحب السيارة بـ ٢٠٠ مرة.

هذا بالنسبة للولايات المتحدة التي تعتبر من أول دول العالم تقدماً. فكيف بغيرها من الدول؟ ومن بين الدول الغربية تحتل بريطانيا المرتبة الأولى بالنسبة لسرقة السيارات ليس على مستوى الغرب فحسب بل على مستوى دول العالم، حيث يقدر عدد السيارات المسروقة سنوياً أكثر من ٥٠٠ ألف سيارة يعتبر أكثر من نصفها في عداد المفقود.

وفي استراليا وقع أكثر من ٠٠٠ , ١٢٢ سرقة سيارات في عام ١٩٩٦م، ويلاحظ ارتفاع عدد هذه السرقات بنسبة ٣ , ٩٪ عما كانت عليه عام ١٩٩٣م حيث تبلغ نسبة سرقة السيارات ١ , ١١ سيارة من كل ١٠٠٠ سيارة. وتأتي استراليا في المرتبة الثانية بعد بريطانيا من بين الدول الأوروبية (Hill,1998).

ورغم أن هذه المحاضرة تأتي حرصاً من أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية على إبراز هذه الظاهرة في الدول العربية إلا أنه لا يوجد إحصائيات لهذه الظاهرة في العديد من الدول العربية. حيث نجد أن الدول التالية (دولة الإمارات العربية المتحدة، العراق، موريتانيا) لم تسجل أي حادثة سرقة سيارة عام ١٩٩٦م، هذا بالإضافة إلى الإحصاء الصادر عام ١٩٩٨م عن المكتب العربي لمكافحة الجريمة جاء خالياً من عدد من الدول مثل: المغرب، تونس، البحرين، الجزائر، الصومال. وأما الإحصاءات التي وردت عن الدول التي سجلت جرائم سرقة السيارات فقد لا تكون دقيقة نظراً لوجود أعداداً منخفضة في بعض الدول كما هو موضح في الجدول رقم (١).

الجدول رقم (١)

سرقة السيارات في بعض الدول العربية لعام

إسم الدولة	عدد السرقات	الجنسية		
		مواطنون	عرب	أجانب
المملكة الأردنية الهاشمية	١٤٨٦	---	---	---
الإمارات العربية المتحدة	---	---	---	---
المملكة العربية السعودية	٧٢٠٢	١٠٠	---	٦٧
جمهورية السودان	٨٩٤	---	---	---
الجمهورية العربية السورية	٤٣٢	٢٦٧	---	---
جمهورية العراق	---	---	---	---
سلطنة عمان	١٠٠	٩٩	١	٢
دولة قطر	٥٢	١٩	١	---
دولة الكويت	٧٣	١٨	٣٢	٣٢
الجمهورية اللبنانية	١٥٩١	---	---	---
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	٤٩٩٥	١٠١٩	٢٧	٤
جمهورية مصر العربية	٢٣٩٤	١٠١٦	٣	١
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	----	---	---	---
الجمهورية اليمنية	١١٤٢	---	---	---

المصدر: المكتب العربي لمكافحة الجريمة، (١٩٩٨) الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لعام ١٩٩٦م ـ بغداد.

ودعونا نأخذ المثال التالي لتوضيح أهمية الظاهرة ودراستها للعمل على مكافحتها. فقد ذكر الربيحات (١٩٩٥م) أن عدد سرقة السيارات في الأردن عام ١٩٨٨م بلغ ٣١٨ سيارة بينما نجدها في عام ١٩٩٦م بلغت ١٤٨٦ سيارة، وفي مصر ارتفعت في نفس الفترة من ١٣٩٧ سرقة سيارة إلى ٢٣٩٤.

كما سجلت في المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٨م (١٦٣١) سرقة سيارة بينما في عام ١٩٩٦م بلغت (٧٢٠٢) سيارة، وهذا مؤشرٌ إلى أن هناك ارتفاعاً مضطرداً في أعداد سرقة السيارات عاماً بعد آخر في الدول العربية.

أما في لبنان فإنه اعتماداً على ما أورده «حطب» عن حجم ظاهرة سرقة السيارات في لبنان خلال عشرين عاماً يتضح أن هناك اختلافاً من عام إلى آخر حيث بلغت ٢٠٨٧ عام ١٩٧٨م ثم انخفضت إلى ١١١٤ عام ١٩٨٠م، وفي عام ١٩٩٢م نجدها بلغت ٢٨١٤ سرقة سيارة ثم عاودت الانخفاض في عام ١٩٩٤م إلى ١١٦١ سرقة سيارة (حطب، بدون تاريخ، ص ٩) وفي عام ١٩٩٦م بلغ عددها ١٥٩١ كما في الجدول رقم (١). وهذا أمر يستحق الدراسة من قبل المختصين في لبنان.

ويلاحظ أن التقدم في الاتصالات سيكون له الأثر المستقبلي سواءً في الدول العربية أو في غيرها من دول العالم، لذا فإن الظاهرة تبدو مهمة وجديرة بالدراسة.

ومما يزيد من أهمية دراسة هذه الظاهرة هو أن جريمة سرقة السيارات تعتبر من أعقد الجرائم نظراً لعدد من العوامل لعل أبرزها:

- صعوبة إثبات النية لدى الجاني في كثير من الحالات.
- كون عدد الجناة من صغار السن الذين يستخدمون السيارة في اللهو.
- وقوع الفعل في بعض الحالات من شخص تربطه بالمجني عليه علاقة.

ـ تواجد السيارة في أماكن عامة مما يقلل من الشبهة نظراً لتشابه الناس.

ـ تشابه الكثير من السيارات ومعرفة معظم الناس لقواعد التشغيل.

ـ سرقة السيارات فعلٌ يمكن أن يقع في كل الأوقات والأماكن بعكس السرقات الأخرى التي يستغل فيها الازدحام مثلاً.

ـ تواجد السيارة في الأماكن العامة لا تكلف الجاني مجهوداً في الملاحظة والتخطيط كما في سرقة المنازل أو المتاجر، كما أن القرار لا يأخذ من الجاني بضع دقائق.

ـ سهولة تجوّل الجاني في الأحياء والضواحي نظراً لتدني مستوى العلاقات الاجتماعية بين الناس.

ـ سهولة إخفاء السيارة والذهاب بها إلى أماكن بعيدة عن التفتيش.

لهذا كله، فإن دراسة هذه الظاهرة والاهتمام بها قد يقلل من فرص الجاني ويخفف من نسبة سرقة السيارات ويفيد المالك ورجل المرور على حدٍ سواء في اتباع وسائل المكافحة المناسبة.

أسباب سرقة السيارة

تجدر الإشارة إلى أن الحديث في هذه المحاضرة ينصب على سرقة السيارة بكاملها وتحريكها من مكانها وليس السرقة من السيارة أو أجزاء بسيطة منها أثناء وقوفها دون نقلها إلى مكان آخر.

وعليه فإن هناك أسباباً جوهرية توصلت إليها الدراسات السابقة سواء من خلال خبرة رجال الأمن أو من خلال المسح الميداني لعل أبرزها:

١ ـ سرقة السيارة بقصد النزهة (Joy-riding)

عادة ما يقوم بهذه السرقة صغار السن بقصد قضاء بعض الوقت والتنزه بها مع بعض الأصدقاء ثم يتركها بعيدة عن الأنظار بمحض إرادته دون أن يسرق منها شيئاً. وهذا النوع من أكثر الأنواع انتشاراً وهو يشكل ظاهرة تختفي بعض الوقت عندما يتم التشديد والمراقبة سواء من أصحاب السيارات أو من رجال الأمن.

ولما كان مثل هؤلاء الجناة لا تتوافر عندهم نية تملك السيارة فقد اختلفت الآراء من حيث تجريمهم، ومن هذه الآراء:

أ ـ عدم تجريم مرتكب السرقة بقصد التنزه لأن نيته لم تتجه لتملكها وبهذا لا يتوافر القصد الخاص كركن من أركان جريمة السرقة، ولأنه تركها اختيارياً.

ب ـ تجريم هذا الفعل لأن الجاني قد ارتكب محظوراً كما ارتكب واقعة جنحة سرقة بنزين وزيت السيارة باستيلائه على السيارة أو لاستهلاك جزء من الوقود خلال استخدامه لها، ولذا يرى أصحاب هذا الرأي أن تتم مساءلة الجاني فيما إذا قام بتزويد السيارة بالوقود من عدمه وعلى ضوء الإجابة يتحدد موقفه.

ج ـ يرى آخرون اعتبار هذا الفعل مجرد شروع في سرقة (عبدالسلام، ١٩٩٣م، ص ٨٧).

٢ـ سرقة السيارة بقصد سرقة بعض أجزائها

وفي هذه الحالة يتم سرقة السيارة وإخفائها عن الأنظار مؤقتاً ليتمكن الجاني أو الجناة من فك بعض أجزاء السيارة، ثم التصرف فيها بالبيع أو الاستعمال.

٣ ـ سرقة السيارة بقصد استخدامها في ارتكاب جرائم أخرى

عادة ما يقوم بهذا النوع من السرقة عصابة متمرسة تتشكل في كثير من الحالات داخل السجون، حيث يتم استخدام السيارة المسروقة في ارتكاب جرائم أخرى مثل سرقة المنازل أو المتاجر أو القيام بالاغتيال أو القتل أو التفجير وقد يتم العثور على السيارة كاملة الأجزاء، بعد انتهاء الجناة من فعلهم.

٤ـ سرقة السيارة بقصد إخفائها

وهذا النوع من السرقة يعتبر أشد الأنواع خطورة، ويرتكبها مجرمون متمرسون في هذه المهنة ولديهم مهارات خاصة لأن هذه السرقة تتطلب إجراءات خاصة وقدرات فنية على إخفاء السيارة، وفي هذه الحالة يهدف الجناة إلى الوصول إلى إحدى الأمور التالية:

أ ـ فك أجزاء السيارة بالكامل وبيعها ويتم في هذا النوع الاستعانة بالميكانيكيين وتوفيّر مكان خاص بعيداً عن الأنظار، كما يتطلب عميلاً لشراء تلك الأجزاء المسروقة دون أن يظهر المجرم في الصورة.

ب ـ تغيير معالم السيارة المسروقة إما بقصد بيعها أو استخدامها لفترة قصيرة. وفي هذه الحالة يقوم الجاني بتغيير معالم السيارة كأن يقوم بتغيير اللون ورقم الشاسيه والموتور. وهذه الحالة تتطلب من الجاني الإعداد المسبق قبل سرقة السيارة كأن يشتري سيارة قديمة من نفس ماركة السيارة المسروقة ومن ثم يقوم باستبدال رقم الشاسيه وموتور السيارة المسروقة بأرقام السيارة القديمة، ثم يتقدم الجاني طالباً الترخيص للسيارة على أنها السيارة القديمة، ومن ثم يقوم ببيعها أو استخدامها.

الأساليب المستخدمة في ارتكاب جريمة سرقة السيارات

نظراً لانتشار السيارات في أماكن متعددة من المدينة سواء داخل الأحياء السكنية أو في الأماكن العامة والأسواق فإن ما يهم الجاني هو كيفية فتح باب السيارة أولاً ثم تشغيل المحرك ثانياً، وعادة لا يتم الاهتمام في سرقة السيارات بالتخطيط واختيار الوقت نظراً للأسباب السابق ذكرها. وعليه فإن عملية السرقة تحتاج إلى ما يلي:

أولاً: فتح باب السيارة

قد يسهّل المجني عليه المهمة للجاني بأن يتركها مفتوحة دون إقفال، أو شغّالة أمام أحد المحلات التجارية أثناء نزوله لقضاء بعض حاجاته. وهذا أمر منتشر وخاصة في الأجواء التي يحتاج فيهاصاحب السيارة إلى العودة إلى داخل سيارته وهي على حالتها السابقة من البرودة أو الدفء فيبقى على جهاز التكييف عاملاً من خلال تشغيل السيارة. وهذا في الحقيقة يسهّل المهمة على الجناة بأن أتاح لهم الفرصة للحصول على السيارة مفتوحة وشغّالة. كما أن هذا التصرف من المجني عليه قد يقود بعض صغار السن الذين لا يفكرون في سرقة السيارة بأن يأخذوا السيارة للعبث بها بعض الوقت.

أما إذا كانت السيارة مقفلة فإن الجاني يستخدم عدة طرق لفتح باب السيارة منها ما يلي:

أ ـ استخدام المفتاح

يقوم الجاني باستخدام المفتاح سواء مفتاح السيارة الأصلي أو مفتاح آخر وكثير من السيارات يتم فتح أبوابها بل وتشغيلها باستخدام مفاتيح سيارات مشابهة خاصة مع تقادم السيارة المسروقة.

وفي كثير من الحالات يترك المجني عليه المفتاح الاحتياطي في السيارة سواء داخلها أو أن يضعه في السيارة كالمصابيح الخلفية أو الأمامية وهذا الأمر لا يغيب على الجاني فيعمد إلى ذلك ويستخدمه مستغلاً تلك الفرصة .

وفي بعض الحالات يستخدم مفتاح السيارة الأصلي ، وذلك بعد عمل نسخة مطابقة من قبل منظف السيارة أو حارس الموقف ، فهناك ضعاف نفوس يتفقون مع امثالهم لعمل نسخة لمفتاح السيارة ومن ثم سرقتها في وقت آخر .

كما قد يعمد الجناة إلى استئجار سيارة بطريقة شرعية من إحدى الشركات ثم يقوم أثناء مدة التأجير بعمل نسخة من المفاتيح الخاصة بالسيارة ومن ثم يعيد السيارة وبعد ذلك يقوم بسرقتها .

ب ـ فتح الباب بالقوة

ويتم ذلك إما بكسر الزجاج خاصة المثلث الأمامي أو الخلفي للسيارة أو عمل فجوة في زجاج النوافذ ويتمكن من فتح الباب ، أو باستخدام المفك أو أي آلة أخرى لتعطيل عمل قفل الباب .

ثانيا: تشغيل محرك السيارة

١ ـ استخدام المفتاح الخاص بالسيارة وهذا يتأتى بإحدى الطرق السالفة الذكر .

٢ ـ استخدام أوراق معدنية كالتي توجد داخل علب السجائر أو ورق القصدير ، يضعها الجاني مكان مفتاح السيارة وذلك لتوصيل الدائرة الكهربائية .

٣ـ عمل التوصيلة الكهربائية . . وفي هذه الحالة يقوم الجاني بعمل توصيلة كهربائية إما بقطع أسلاك مفتاح تشغيل السيارة وإدارتها وإما بعمل توصيلة داخل موتور السيارة عن طريق توصيلة كهربائية بين البطارية والبوبينة وفي هذه الحالة يكون الجاني ذا دراية وخبرة بالأعمال الكهربائية .

أسـاليب أخـرى

وتتمثل في بعض الطرق الاحتيالية، نذكر منها:

١ـ تعدد الجناة في مكان واحد أو في سيارة واحدة، ثم يقوم السائق بالاصطدام بالسيارة التي ينوون سرقتها وعند نزول صاحب السيارة ليرى مكان الصدمة يقوم الآخر بسرقة السيارة والهرب بها.

٢ـ نقل السيارة من مكانها إما بواسطة الرافعة أو السحب بواسطة الونش إلى مكان آخر.

٣ـ قيام الجاني بعرض خدماته أثناء تعطل سيارة بالطريق العام ثم يقوم بإدارتها والفرار بها.

٤ـ عند قراءة إعلان عن بيع سيارة يقوم الجاني بالاتصال بصاحبها ويحدد معه ميعاد ثم يقوم بتجربة السيارة ومن ثم يفر بها هارباً.

٥ـ قيام الجاني بشراء سيارة ثم يطلب من صاحبها عرضها على ميكانيكي ومن ثم يقوم بعمل نسخة للمفتاح ومن ثم إعادتها لصاحبها وبعد ذلك يقوم باستخدام المفتاح في سرقة السيارة.

٦ـ قد يعمد الجاني إلى إحضار سيارة مسروقة ليطمئن صاحب السيارة المراد بيعها ويتركها ويأخذ السيارة الأغلى ثمناً ثم يهرب بها مع العلم بأن السيارة التي تركها مسروقة أيضاً.

خصائص مرتكبي جرائم سرقات السيارات

من الأمور التي يوليها رجل الأمن في أي مكان وزمان خصائص الجناة، ويأتي هذا الاهتمام بهذا الجانب لمحاولة الوقوف على المشكلة والتوصّل إلى حلّ ناجع لعلاجها.

ومرتكبي سرقة السيارات جناة قد يتفقون في بعض خصائصهم مع جناة آخرين وقد يختلفون في جوانب أخرى، وفيما يلي نستعرض بعض خصائص مرتكبي جرائم سرقة السيارات معتمدين في ذلك على المعلومات المستندة على الدراسات والأبحاث التي سبق إعدادها في عدد من الدول العربية. فبالنسبة لحالة السارق الاجتماعية، في ليبيا وجد أن فئة العزاب تشكل ٨٤٪ من عدد مرتكبي جريمة السرقة بينما يشكل عدد المتزوجين ١٥٪ والأرامل فقط ١٪ (الرعوبي، ١٤١٧هـ، ص ٥٣). وهذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه «القحطاني» في دراسة عن منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية حيث بلغت نسبة العزاب من بين مرتكبي جريمة السرقة ٩٣,١٪ بينما بلغت نسبة المتزوجين ٦,٩٪. (Al-Khatani, 1996 p.141).

وعن الحالة التعليمية توصل الرعوبي إلى أن ٧٤٪ من الجناة في ليبيا يحملون الإعدادي فما دون، بينما كانت نسبة الأميين ٦٪ فقط وقد توقع أن تحتل نسبة المتهمين الأميين أعلى من ذلك، لكنه أرجع انخفاض نسبتهم إلى تواضع المعلومات والمهارات المكتسبة لديهم (الرعوبي، ١٤١٧هـ، ص ٥٤). وفي مدينة الرياض وجد «القحطاني» أن ٧٨,٨٪ من الجناة يحملون الإعدادي فما دون وأن الأميين تبلغ نسبتهم ٩,٩٪ وفسّر انخفاض نسبة الأميين إلى انحسار الأمية في الوقت الحاضر في كبار السن الذين تهمهم سمعتهم ودينهم وأخلاقهم وأن نسبة صغار السن من الأميين قليلة جداً (Al-Khatani, 1996 p.140) وعليه فإن الدراستين السابقتين توصلتا إلى نتيجة مفادها أنه كلما ارتفعت درجة التعليم لدى الأفراد كلما انخفضت لديهم النزعة الإجرامية.

وهذا يقودنا إلى مناقشة العمر والذي لم يناقشه «الرعوبي» في ليبيا حيث وجد «القحطاني» أن ٦٩٪ من الجناة دون ٢١ سنة وأن ٨٢,٣٪ من

الجناة دون سن ٢٤ وأنه كلما تقدم العمر بالشخص قل ارتكابه لسرقة السيارات . (Al-Khatani, 1996 p.135) وفي دراسة أجراها «مرشان» على مدينة الرياض وجد أن ٨ , ٧٣٪ من الجناة لا تزيد أعمارهم على ٢١ سنة (مرشان، ١٤٠٢هـ، ص: ٨٤)، كما توصل «الوليعي» إلى أن ٤ , ٤١٪ من الجناة في مدينة الرياض لا تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة وأن نسبة الجناة الذين لا تزيد أعمارهم عن ٢٤ عاماً تصل إلى ٣ , ٦٤٪ (الوليعي، ١٤١٣هـ، ص ١٨٤).

وأما في لبنان فقد وجد «حطب» من خلال نتيجة دراسة عدد من العصابات أن ٥ , ٣٦٪ منهم أعمارهم بين ٢١ و ٢٥ سنة، وأن ٣ , ١١٪ دون ٢٠ سنة (حطب، بدون تاريخ، ص ١٣).

وعليه يمكن القول بأن سرقة السيارات جريمة أحداث وشباب دون ٢٤ سنة. هذا بالنسبة للعمر، أما عن المهنة فقد وجد «الرعوبي» أن ٦١٪ من الجناة عاطلون أو لا يزاولون نشاطاً اقتصادياً. ومن بين هؤلاء العاطلين وجد أن ٨٠٪ منهم يعدون في سن العمل لكنهم عاطلون، بينما ٢٠٪ منهم طلاب (الرعوبي، ١٤١٧هـ، ص ٥٤). فيما وجد القحطاني أن ما نسبته ٣ , ٧٨٪ ما بين طلبة وعاطلين وتبلغ نسبة الطلبة ٣ , ٤٤٪ من مرتكبي سرقة السيارات بينما تبلغ نسبة العاطلين عن العمل ٣٤٪ من إجمالي سرقة السيارات (Al-Khatani, 1996, p.144).

كما توصل الوليعي إلى أن نسبة من ارتكب سرقة السيارات في مدينة الرياض من الطلاب تصل إلى ٩ , ٢٢٪ ونسبة العاطلين ٣٩٪. وهاتان الفئتان هما أعلى فئتين حسب تصنيفه حيث بلغت نسبتهما ٩ , ٦١٪ من إجمالي مرتكبي سرقة السيارات (الوليعي، ١٤١٣هـ، ص: ١٧٥).

مما تقدم نستطيع أن نوجز خصائص سارقي السيارات الرئيسية في الآتي :

- العزاب وكثير من هؤلاء لا يفكرون في المسؤولية .
- التعليم المنخفض حيث وُجد أن هناك علاقة عكسية بين التعليم وسرقة السيارات .
- صغر السن حيث وُجد أن معظم الجناة أحداث وشباب دون منتصف العقد الثالث من العمر .

المكان وسرقة السيارات

المكان ركن مهم في الجريمة ، فعندما يصل البلاغ إلى رجل الأمن فإنه بعد كتابة إفادة المجني عليه وإنهاء الإجراءات المكتبية يتوجه إلى مسرح الجريمة لمعاينة الحادث . ويوم بعد آخر تكثر البلاغات وبعد مدة من الزمن يستطيع رجل الأمن أن يصدر حكماً على أن هناك مناطق تكثر فيها الجريمة أكثر من غيرها .

ونظراً لمحدودية الوقت فإننا لن نتكلم عن تفاصيل جغرافية المكان وأين تتركز جريمة سرقة السيارات ، و لكن علينا أن ندرك أن هذه الجريمة هي جريمة حضرية تتركز في المدن وكلما زاد حجم المدينة زاد عدد جرائم سرقة السيارات فقد توصلت إلى هذه النتيجة عدد من الدراسات العربية والأجنبية .

وقد تختلف جريمة سرقة السيارات عن غيرها في نمطها المكاني نظراً لانتشار السيارات في جميع أنحاء المدينة ، فليس من المستغرب أن تشمل جريمة سرقة السيارات كافة أحياء المدينة وإن كانت بنسب متفاوتة ، وذلك بعكس سرقة المتاجر أو المنازل التي عادة ما تأخذ نمطاً معيناً ففي كثير من الحالات تأخذ هذه السرقات في التدرج من وسط المدينة إلى أطرافها حيث تتوفر الأسواق أو المنازل الأقل تحصيناً .

والدليل على أنها جريمة حضرية ما توصل إليه كل من «الرعوبي في ليبيا» حيث جاءت طرابلس وبنغازي في الصدارة، وما توصل إليه «القحطاني» بأن مدينة الرياض تحتل المركز الأول بالنسبة لمنطقة الرياض في هذه الجريمة، وهذا شيء متوقع إذا ما تم قياس عدد السكان مقارنة بالمدن الأخرى في تلك المنطقة وأعداد السيارات.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن لوس انجلوس ونيويورك ودترويت وفلوريدا وميامي احتلت المراكز الأولى بالترتيب حسب عدد سرقات السيارات عام ١٩٩٧(*). أما إذا تم حسابها بالنسبة لعدد السيارات المسجلة في المدن الأمريكية فإن الحال سيختلف حيث تأتي مدينة ميامي في المركز الأول وتليها نيويورك وتأتي لوس انجلوس في المركز التاسع كما في إحصائية ١٩٩٥م(**). فيما تأتي نيويورك في المركز الخامس حسب تقرير ١٩٩٧م.

وما يهمنا في هذا المجال هو تكثيف الدراسة على تلك المدن التي تكثر فيها السرقة ومعرفة العوامل الجغرافية والايكلوجية المساعدة على تركز هذه الجريمة في مناطق معينة ومن ثم العمل على إيجاد الحلول المناسبة.

فعلى سبيل المثال ومن خلال ملاحظة شخصية لوحظ في مدينة مانشستر في بريطانيا أن هناك مناطق تعد وكراً للجريمة والمخدرات ينفر منها كل من يعرفها، وبعد دراسات اشترك فيها العديد من الاختصاصيين ما بين جغرافيين ورجال أمن ومختصين في الجريمة توصلوا إلى عدد من النتائج من أهما: هدم

(*) Internet, Auto Theft Rates for Metropolitan Areas 2997 "http:/ www.insure.com/aut/thefts/nicb.(23-02-1420).

(**) Internet,High Risk Parking Areas,Indiana Anti-Car Theft Committee,1996 "http:/www.al.Com/lact/page2(23-02-1420).

المباني القديمة، وإعادة تخطيط تلك المناطق، وإنارة شوارعها حتى أصبحت اليوم من المناطق التي يحبذ الشخص السكن فيها بعدما كان ينفر منها.

لذا فإن دراسة مكان الجريمة سواء مكان وقوعها أو مكان سكن الجناة أمر مهم ومفيد للتوصل إلى الحلول الناجحة.

وقت سرقة السيارات

متى تحدث جريمة سرقة السيارات؟ وفي أي من الأوقات ترتفع جريمة سرقة السيارات؟.

الإجابة على هذا التساؤل قد تختلف من بلد لآخر، ومن مكان لآخر في البلد نفسه.

ولعل القارئ وجد أن هناك ملاحظة من بين الملاحظات التي دونت في بداية هذه المحاضرة تقول: «إن ثلثي سرقة السيارات تحدث في الليل»، وهذا بالطبع ينطبق على الولايات المتحدة.

وفي خلاصة لمسح عملي على مرتكبي جريمة السرقة وجد أن أخطر وقت بالنسبة لسرقة السيارات يقع بين ١٠ ليلاً إلى الساعة الرابعة صباحاً(*).

كما ذكر «الوهيد، ١٤١٦هـ)« بأن سرقة السيارات غالباً ما تقع في الظهيرة أو قبيل الفجر في المناطق السكنية، أما في الأماكن الأخرى فإنها تقع في مختلف الأوقات.

(*) Internet, Alook Inside The Criminal Mind:Know Your Enemy,"Auto Theft Sur-vey - Summary" "http:/www.kwtv.com/investigators/autosum.14/05/1420.

أما «فهيم» فيقول: «أنه لا توجد أوقات معينة لارتكاب هذا النوع من الحوادث فهي ترتكب ليلاً ونهاراً» (فهيم، ١٤٠٠هـ، ص ١٠٨).

وفي جدة توصلت «زعزوع» إلى أن ٤, ٧١٪ من جرائم سرقات السيارات وقعت ما بين السابعة صباحاً والساعة الثانية ظهراً، وأن ٢, ١٤٪ وقعت فيما بين الثالثة ظهراً والعاشرة مساءً، كما توصلت إلى أن ما نسبته ٥٤٪ من سرقات السيارات وقعت يومي الخميس والجمعة وهي أيام العطلة الأسبوعية (زعزوع، ١٤٠٧هـ، ص ١١٦). وقد يكون هناك علاقة بين عطلة الشباب من المدرسة وهذه الحوادث

أما في مدينة الرياض فقد وجد «مرشان» أن ٣, ٤٤٪ من سرقة السيارات وقعت بين ٧ مساءً إلى منتصف الليل، بينما وقع من الساعة الواحدة بعد منتصف الليل حتى الصباح ٩, ١٣٪ (مرشان، ١٤١٢هـ، ص ١٣٢). وبالنسبة لأيام الأسبوع فقد وجد «مرشان» أن يوم الخميس يأتي في المرتبة الأولى بنسبة ٨, ٣٠٪ يليه يومي الجمعة والأربعاء وهو ما يؤكد ما توصلت إليه «زعزوع» في جدة حيث أنه إذا اعتُبر نهاية يوم الأربعاء بداية للأجازة الأسبوعية فإن ما نسبته ٤, ٦٥٪ من السرقات تقع في فترة نهاية الأسبوع.

أما «الوليعي» فقد توصل إلى أن ما نسبته ٥, ٥٦٪ من سرقات السيارات وقعت في النهار وأن الفترة الصباحية من ٧ ـ ١٢ ظهراً تستحوذ على ٨, ٣٢٪ من السرقات تليها الفترة من ٩ ـ ١٢ ليلاً بنسبة ٧, ٢٠٪. أما بالنسبة للأيام فتكاد تكون أيام الأسبوع متساوية في تلك الدراسة (الوليعي، ١٤١٣هـ، ص ١٦٣).

وفي دراسة حديثة «للقحطاني» عن منطقة الرياض توصل إلى أن هناك ارتفاعاً في السرقات في أوقات الدوام الرسمي من الساعة ٧ صباحاً وتصل

ذروتها في الساعة العاشرة وتستمر في الانخفاض حتى الثالثة ثم تعاود الارتفاع من الساعة الرابعة عصراً وحتى منتصف الليل. كما وجد أن عطلة الأسبوع لازالت تحتل النسبة العظمى من سرقات السيارات بنسبة ٤٧٪ تقريباً (Al-Kahtani, 1996 p.225).

من خلال ما ذكر أعلاه يتضح أن ساعات النهار جميعاً وأيام الأسبوع كلها لا تخلو من سرقة السيارات، ولكنها ترتفع في أوقات معينة كأوقات الدوام وقبل منتصف الليل وأيام العطلة الأسبوعية، وعليه فإن على مالك السيارة أخذ الحيطة في جميع الأوقات كما أن على رجال الأمن تكثيف الدوريات في أوقات الذروة. هذا بالإضافة إلى أن على مالك السيارة أن يختار الموقف المضاء ليلاً وأن يختار الموقف المناسب وقت عمله. وياحبذا لو خصصت مواقف لموظفي الدوائر الحكومية والشركات.

العوامل المساعدة على انتشار سرقة السيارات

لم تكن سرقة السيارات تسبب قلقاً لصاحب السيارة ولا لرجل الأمن في سنوات مضت، لكنها أخذت تؤرق المجتمع بأسره عندما تصاعدت أعدادها إلى حد غير معقول قياساً بالماضي. ومن المؤكد أن هناك عوامل وراء تفاقم هذه المشكلة نذكر منها:

١ ـ عوامل حضارية

ذكرنا أن سرقة السيارات من الجرائم الحضرية وأنها تزايدت مع التقدم في الصناعة والتقنية، فمع هذا التقدم اتسعت المدن وازداد عدد السيارات، وأصبح استخدامها أمراً ملحاً. وفي الوقت نفسه فقد ساير هذا التقدم الصناعي تقدم في وسائل الاتصالات بين الأمم والشعوب، ولها أثرها في إحداث تغير في سلوك الأفراد.

٢ ـ عوامل اجتماعية واقتصادية

مع الطفرة العالمية التي شملت معظم بلدان العالم نتج عنها تفاوت بين طبقات المجتمع، فنجد طبقة تملك سيارات فاخرة وأخرى دون ذلك. ويختلط الشباب في المدارس والجامعات ويسبب ذلك الاختلاف ضغطاً على شريحة من أولئك الشباب، مما جعلهم يحلمون باقتناء مثل تلك السيارات مع عدم توفّر الإمكانات فيندفع بعضٌ منهم إلى سرقة السيارة بهدف التنزه وتجريبها لفترة من الزمن.

كما أن الطفرة التي مرت على بعض المجتمعات جعلت أولياء الأمور ينسون واجبهم تجاه أبنائهم طلباً للكسب واستغلال الفرصة فلا يعودون إلا في ساعة متأخرة من الليل بل قد يترك أسرته عدة أيام بسبب السفر لقضاء بعض المصالح. وهنا يجد الشاب الصغير فرصته لمصاحبة بعض الأشرار فيجرونه إلى سرقة السيارات. كما قد يكون لارتفاع قيمة السيارة دوراً في هذا المجال إذ لم يعد كل شخص قادراً على شراء السيارة التي يحلم بها، ومن ثم يسعى غير القادر إلى التعويض من خلال السرقة. وهناك من الجناة من يعمد إلى سرقة أجزاء من سيارة غيره لوضعها في سيارته إما لكونه لا يقدر على شرائها ولكونها ضرورية، أو لأنها من أدوات الزينة التي تزيد من جمال السيارة.

٣ ـ إهمال مالك السيارة

يهمل الكثيرون من أصحاب السيارات في الحفاظ على سياراتهم بدرجة كبيرة، فهناك من يذهب إلى السوق لقضاء بعض حاجاته ويترك السيارة شغّالة، وآخر يذهب ويترك المفتاح بها، وآخر لا يكلف نفسه في أن يقفل الأبواب والزجاج، وهناك من يترك أشياء ثمينة أمام أعين المارة في

سيارته . هذا بالإضافة إلى أن مجتمعنا العربي ـ ورغم تفاقم المشكلة ـ لم يبدأ بجدية في استخدام أجهزة منع سرقة السيارات كجهاز الإنذار أو القفل سواء على الدركسيون (المقود) أو على العجل ونحو ذلك .

وأما عن اختيار الموقف فأعتقد أن هناك من يهمل في اختيار الموقف المناسب لسيارته مما يجعلها عرضة للسرقة . وإنارة الموقف مطلب مهم سواء كان الشارع أو غيره .

وهناك من يترك استمارة السيارة ورخصة السير في السيارة مما يتيح للجاني استخدامها حيث أن رجل المرور عندما يرى رخصة السيارة وهي غير مبلغ عنها فإنه غالبا لا يعترض سائقها .

٤ـ عوامل أخرى مساعدة

من هذه العوامل ما يلي :

- هناك سيارات يسهل فتحها وتشغيلها بمفتاح غيرها وهذا ضعف في التصنيع من الشركة المنتجة .
- قد يكون العقاب الذي يتلقاه سارق السيارة غير رادع فيعود إلى السرقة .
- التأخر في إبلاغ الجهات الرسمية ونسيان التفاصيل والمعلومات الخاصة بالسيارة .
- ضعف الوعي لدى المالك مما يستدعي القيام بمحاضرات ودراسات بهذا الشأن سواء عبر التلفزيون أو الصحف أو المعاهد والكليات .
- وجود أعداد من السيارات التالفة لا تزال تحمل اللوحات مما يسهل على الجاني أخذها وتركيبها على سيارة أخرى مسروقة .

ـ تعدد محلات بيع أجزاء السيارات التالفة وعدم وضع الأسس الكفيلة التي تضمن عدم دخول أي سيارة أو قطعة إلا عن طريق الإجراء السليم.

الآثار المترتبة عن سرقة السيارات

زادت أهمية وجود السيارة باتساع رقعة المدينة وتعدد مطالب الحياة حتى أصبح من المتعذر على صاحب العائلة العيش بدونها في وقتنا الحاضر.

ولذا فإن فقدها عند شريحة كبيرة من المجتمع يعتبر أمراً ليس باليسير لما يعكسه عليه من أعباء لعل أبرزها تعطل أمور الأسرة ما بين الانتقال للعمل، أو المدارس، أو المستشفيات، أو الأسواق. وهكذا، ولذا فإن هناك أضراراً متعددة لعل أبرزها الآتي:

الآثار الاقتصادية

عادة ما تنصبّ هذه الآثار على صاحب السيارة المسروقة من عدة زوايا الأولى تعطل أعماله وشئون أسرته خاصة عندما لا يستطيع شراء أو استئجار سيارة ريثما يتم العثور على السيارة أو تعويضه من قبل شركة التأمين إن كان مؤمناً على السيارة.

ثم تزداد المشكلة أكثر عندما يفقد الأمل في العثور عليها ومن ثم يبدأ التفكير في شراء سيارة لم يحسب لها حساباً في ميزانيته الخاصة، إما بالنسبة لمن أمن على سيارته فيعتمد مبلغ التعويض على موديل السيارة وماركتها، فمن يعاني من الناحية الاقتصادية عادة ما تكون سيارته قديمة فيكون تقدير شركة التأمين لا يفي بثمن شراء سيارة جديدة، ثم بعد أن يشتري سيارة فإن التأمين يرتفع عليه نظراً لفقده لسيارته الأولى.

هذا بالإضافة إلى أن استفحال مثل هذه المشكلة قد يجعل التأمين مستقبلاً أمراً ملحاً تدعو إليه الدول كما في العالم الغربي وهذا يعني أن العبء السنوي سيزيد على المواطن من خلال دفعه لمبلغ معين سنوياً يختلف باختلاف نوع السيارة وموديلها ومكان السكن.

هذا على مستوى الفرد، أما على مستوى الدولة فإن العملية مكلفة بشكل لا يدركها إلا من يقف عليها، فرجال الأمن يقضون أوقاتاً طويلة للبحث عن تلك السيارات يومياً ويستخدمون السيارات الرسمية وهذا الجهد بذاته لا يقدر بالمال، ثم إن تلك السيارات المفقودة هي جزء من الأموال التي كان بالإمكان أن تصب في جهة أخرى. وهي من ناحية أخرى تكلف الدولة عندما يرهق المالك مادياً من جراء السرقة فيصل إلى المديونية، ومن الدول من تسعى للمساهمة في تسديد هذه الديون، فيزداد العبء على الدولة وذلك لتحقيق الاستقرار، وبهذا يتم إنفاق أموال في هذا المجال كان بالإمكان إنفاقها في جانب تنموي آخر.

الآثار الأمنية

عندما تصل جريمة سرقة السيارات إلى حد الظاهرة فذلك يعني تناميها وانتشارها في أجزاء البلاد، مما يعد مؤشراً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات على مختلف الأصعدة. ورغم أن سرقة السيارات تعتبر قضية فردية محصورة بين عدد من المتضررين (المجني عليهم) والمنتفعين (الجناة) إلا أن الأمر يتعدى ذلك لتصبح قضية تهم المجتمع بأسره، عندما يتم استخدام تلك السيارات المسروقة في تنفيذ جرائم أخرى أكثر خطورة منها:

- نقل الأسلحة والمخدرات وترويجها.
- استخدامها في أعمال التفجير.

- انتشار عملية التزوير في الوثائق.
- استخدامها في سرقات أخرى.

وانتشار مثل هذه الأعمال في المجتمع يؤدي إلى عدم الاستقرار وانعدام الطمأنينة، وإذا وصل المجتمع إلى مثل هذه الحالة فإن المواطنين يشعرون بالخوف على ممتلكاتهم بما يشكل تهديداً لمصالحهم وانتظام حياتهم مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج والالتفات إلى أعمال أخرى لحماية ممتلكاتهم قد تزيد الأمر سوءاً.

كما أنه في مثل هذه الحالات يتجه جزء من المجتمع إلى الكسب غير الشرعي عندما تختل الموازين ويصبح الحقد والانتقام فكرة تراود المجني عليه.

طرق مكافحة سرقة السيارات Car theft prevention

مما تقدم تبين لنا أن سرقة السيارات أصبحت ظاهرة تشكل خطورة على المجتمع من زوايا مختلفة، ولذا فإن مكافحتها لا تقتصر على رجال الأمن بل تتعداهم إلى المجتمع بأسره أفراداً وجماعات ومنظمات، وعليه فإننا في هذه المحاضرة نريد أن نوضح دورَ كل من المواطن ورجل الأمن والمؤسسات المختلفة سواءً التعليمية أو الإعلاًمية أو مصانع السيارات أو غيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستفادة ممن سبقونا في هذا المجال أمر حتمي، فقد ظهرت هذه المشكلة لدى العالم الغربي قبل أن تصل إلينا كمشكلة، ومن هنا نجد أن الاهتمام بها لدى الغرب قد وصل إلى كل من الأستاذ بالجامعة والعامل بالمصنع وصاحب المتجر وغيرهم. ليس هذا فحسب، بل إن هناك حكومات بعض الدول تدخلت في هذا الأمر بإعطاء معونات إلى بعض المدن أو الولايات، وذلك للعمل الجاد على تكثيف الدراسات وإيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة فعلى سبيل المثال:

- في شهر أكتوبر من عام ١٩٩٧م والذي خصص لمكافحة الجريمة أعلنت وزارة العدل الأمريكية بأنها خصصت مبلغ وقدره ٨٦٠,٠٠٠ دولار لست ولايات لمساعدتها في مكافحة جريمة سرقة السيارات قُدمت تحت برنامج «راقب سيارتك» (Watch your Car) باستخدام صفائح التأشير لتأشير السيارات التي لا تستخدم عادة في أوقات معينة في اليوم أو تستخدم بالقرب من الحدود أو موانئ دولية معينة.

كما قُدمت منح مشابهة لأريزونا ونيومكسيكو في سنة ١٩٩٦م وذلك لمساعدة المشاركين في البرنامج، وأعلن بأن على الراغبين في المشاركة في البرنامج استلام صفائح التأشير من قسم السيارات في الولاية، على أن يتم تزويدهم بالمعلومات الخاصة بالسيارة لتوضع ضمن قاعدة بيانات خاصة بالولاية يمكن الوصول إليها في أي وقت. فعند العثور على مثل هذه السيارة في أي مكان أو زمان فيهما شبهة يمكن إيقافها واستجواب سائقها(*).

وفي استراليا، لوحظ ارتفاع نسبة سرقة السيارات في الإقليم الغربي حيث وصلت تكاليفها المتوقعة إلى أكثر من ١٢٠ مليون دولار بالنسبة للسيارات التي لا تعود، ولذا فقد وحدت جهود الحكومة وشركات التأمين لمكافحة هذه الجريمة حيث خصصت الحكومة ٣٠ دولاراً كإعانة لصاحب السيارة لتركيب جهاز ضد السرقة Anti-Theft Immobilisers وأعلن ذلك بواسطة حاكم الإقليم الذي لقي الدعم الكامل من شركات التأمين. وقد خصص مبلغ ١٨ مليون دولار لهذا الغرض (**).

(*) Internet BJA Award to six states to prevent motor vehicle theft, funding car theft program."http://www.ojp.us dov/BJA..(23.02.1420).

(**) Internet,Stop Car theft, Bank of western Australia Ltd 1997, "http://www.Bank west.com.au/bankwise/cartheft.14/05/1420.

وفي بريطانيا سارعت وزارة الداخلية إلى دراسة الظاهرة ودعت المواطنين إلى التعاون مع رجال الأمن وذلك للحيلولة أو لتقليص أعداد السرقات فعملت على حثهم على المشاركة في برنامج Neghbourhood watch، وخصصت المنح لدراسة مثل هذه الظاهرة عبر برنامج The Crime Prevention الذي تشرف عليه وزارة الداخلية هناك.

لذا فإن علينا أن نعمل جاهدين لمكافحة هذه الجريمة والحدّ منها وذلك بتفعيل دور رجل الأمن وصاحب السيارة والأسرة والمدرسة فضلاً عن دور العقاب ودور السجون.

مسئولية رجل الأمن أو جهاز المكافحة

يمكن إيجاز واجبات هذه الجهات فيما يلي:

١ ـ العمل على تلقي البلاغ بسرعة وتمريره على الدوريات الميدانية ومن ثم تدوين البلاغ رسمياً بحيث يشتمل على الآتي:

أ ـ اسم المبلِّغ.

ب ـ اسم صاحب السيارة.

ج ـ رقم لوحة السيارة.

د ـ رقم الهيكل أو الشاسيه.

هـ ـ نوعية السيارة وموديلها ولونها.

و ـ مكان سكن المجني عليه.

ز ـ المكان والوقت الذي وقعت فيه السرقة. أو أي معلومات أخرى يعتقد أنها مفيدة كالوسيلة التي اتبعت في السرقة، وما إذا كان هناك إهمال من المجني عليه كترك السيارة شغّالة أو ترك المفتاح في متناول يد الجاني.

٢ ـ تجنيد الدوريات ونقاط التفتيش للبحث عن السيارة المسروقة في جميع أجزاء المدينة وبخاصة في الأماكن المنعزلة والمخصصة لتجمع الشباب، كما تُبلغ نقاط التفتيش على أطراف المدينة بعدم خروج السيارة.

٣ ـ العمل على تزويد المسؤولين بكل صغيرة وكبيرة عن حجم وعدد السيارات المسروقة يومياً.

٤ ـ تخصيص مكتب استقبال لكل منطقة بيع الأجزاء المستعملة يعمل فيه رجل أمن بالإضافة إلى المسؤول عن المنطقة بحيث يمر عليه كل صغيرة وكبيرة للتأكد من سلامة الإجراءات الرسمية قبل إحضار السيارة أو القطع إلى هذا المكان والعمل على تسويرمناطق بيع المستعمل ووضع بوابة رئيسية لها.

٥ ـ والتأكيد على تدقيق المعلومات الخاصة بالسيارة بصفة دورية.

٦ ـ استخدام الحاسب الآلي في تسجيل البيانات والمعلومات والبلاغات والإجراءات، هذا بالإضافة إلى ضرورة حفظ هذه البيانات والمعلومات وحمايتها كإجراء احترازي لأي أعطال قد تحدث في الشبكة.

٧ ـ التأكّد من اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب وأن يكون رجل الأمن على درجة عالية من الثقافة والتعليم ليدرك أهمية المشكلة.

٨ ـ التنسيق بين رجال المكافحة وأصحاب الورش بأن تسجل كل سيارة داخل الورشة والغرض من دخولها وألا يسمح بتصليح أي سيارة أو تغيير لونها أو تجديده إلا بورقة من المرور مع تحديد المسؤول بإعطاء هذه التراخيص.

٩ ـ التأكيد على الفحص الدوري السنوي الذي يشتمل على أجزاء السيارة الرئيسة بالإضافة إلى المعلومات المهمة عنها.

١٠ ـ القيام بحملات تفتيش مستمرة على الورش وأماكن بيع المستعمل للتأكد من مطابقة المعلومات على السيارات المفككة ومدى دقتها، وتطبيق الجزاء الرادع لكل مخالف.

١١ ـ العمل على توعية المواطن بأهمية المحافظة على سيارته وكيفية ذلك.

١٢ ـ التعاون مع أهل الاختصاص للاستفادة من خبراتهم ودراساتهم واستشارتهم في ما يتعلق بهذا الشأن.

١٣ ـ توفير الدعم المالي للدراسات المتخصصة وتوفير المعلومات للوصول إلى نتائج علمية عن الظاهرة وكيفية مكافحتها نظراً لاختلاف الظروف الاجتماعية من بلد إلى آخر.

١٤ ـ الاستفادة من خبرات الدول الأخرى التي برزت فيها الظاهرة قبل الدول العربية مثل الولايات المتحدة، بريطانيا، استراليا في مكافحة هذه الظاهرة.

١٥ـ استحداث وحدة لمكافحة السرقات ومن ضمنها سرقة السيارات، والاستفادة من ذوي الاختصاص للقيام بالدراسات للوصول إلى نتائج تحدّ أو تقلل من الظاهرة.

دور المجني عليه (مالك السيارة)

يعول على المجني عليه بنسبة عالية في الوقاية من حدوث هذه السرقة، ولعل المتتبع لكل جديد في هذا الشأن يجد قيام أندية لمحاربة هذه الجريمة ركّزت معظم أعمالها على حث المجني عليه على العمل لحماية سيارته من السرقة بإسداء النصح والإرشاد ومن هذه النصائح:

١ـ عليك بأن تجعل من إقفال سيارتك وإحكام أبوابها ونوافذها عادة لك سواء عند ركوبك للسيارة أو عند خروجك منها.

٢ ـ خذ المفتاح دائماً معك مهما كان قصر الوقت الذي ستقضيه خارج سيارتك، فقد يتيح ترك المفتاح ولو لثوان الفرصة للجاني لسرقة السيارة.

٣ـ اجعل من اختيارك للموقف الأمين أمراً من أوامر السلامة كما هو ربط الحزام (يلاحظ أن عدم ربط الحزام في الدول الغربية أمر يعاقب عليه القانون).

٤ ـ حاول أن يكون الموقف مضاءً وفي منطقة تكثر الحركة فيها، وتجنّب الوقوف في الأماكن الهامشية.

٥ـ لا تترك المفتاح في أحد أدراج السيارة ولا تضعه كما يفعل الكثيرون في الأنوار الخلفية أو الأمامية لأن الجاني يعرف ذلك جيداً، ودائما تأكد من وضع المفتاح في جيبك.

٦ـ لا تترك داخل السيارة أي أغراض ثمينة وإذا كان ذلك ضرورياً لفترة قصيرة فلا تكن بمرأى من الناس، بل ضعها في مكان محكم بعيد عن الأنظار.

٧ ـ حاول أن تختار الموقف الذي لا يتطلب منك ترك المفتاح مع حرّاس الموقف، وتأكد من إقفال كل شيء حتى داخل الموقف.

٨ ـ لا تترك الاستمارة أو أي بطاقات خاصة بك في درج السيارة خوفاً من التزوير أو معرفة عنوانك.

٩ـ لا تترك سيارتك شغّالة عند النزول منها مهما كانت المدة التي ستقضيها حتى لا تتيح الفرصة لسرقة سيارتك، واعلم أن ذلك لا يستغرق من الجاني سوى ثوان معدودة.

١٠ـ لا تترك في مفاتيحك ما يفيد بعنوانك لأنه عند ضياعها قد يحصل عليها أحد الجناة فيكون دليله لسيارتك بل ولمنزلك أو متجرك.

١١ـ استخدم الكراج الخاص بسيارتك إن كان ذلك ممكناً، ولا تتكاسل عن استخدامه لأي سبب لأنه سيصبح عادة لديك. وتأكد من إحكام قفله.

١٢ـ لا تترك مفتاح السيارة مع المنظف مهما كان لأنك قد تتيح لضعاف النفوس من استنساخه أو سرقتها في حينها .

١٣ـ احتفظ بما يدلك على رقم السيارة والهيكل والشاسيه وضعها في مكان معروف في منزلك .

١٤ـ عند وقوفك عليك أن تلف الإطارات إلى أقصى اليمين أو اليسار حتى لا يستطيع الجاني سحبها .

دور المجتمع

على الرغم من تخصيص بعض الأعمال التي قد تحد من ظاهرة سرقة السيارات لكل من رجل الأمن والمجني عليه، إلا أن هذا لا يكفي، فالمجتمع وحدة متكاملة ولسرقة السيارات أضرارها على المجتمع بأسره، ولذا فإن الجهود يجب أن تتضافر للعمل على الحد من انتشار هذه الظاهرة .

فالأسرة يعوّل عليها الكثير في سبيل المحافظة على النشء وتربيتهم ومتابعتهم، وتمكينهم من الاستفادة من وقت الفراغ، فكما تتابع الأسرة تحصيل أبنائها العلمي فإن عليها متابعة نوعية الأقران والتعاون مع المدرسة في هذا المجال .

ويأتي دور التعليم بدءاً بالمدرس والمدرسة والمنهاج حيث يعوّل عليهم الكثير أيضاً، فالعملية التعليمية ليست مجرد تعليم بل هي تربية وتعليم فيجب تخصيص جزءٍ من المنهاج لبحث بعض المشاكل الاجتماعية وأضرارها كجزء من النشاط اليومي سواء عن طريق المحاضرات أو من خلال مواد مخصصة لذلك .

ويأتي دور المؤسسات الإعلامية، وهو دور لا يقل أهمية عن التواجد الأمني وفعاليته، فتوعية المواطن تتأتى من خلال القنوات المسموعة والمرئية

والمقروءة، وعندما يتم نشر ما يخص هذه الظاهرة وأسباب وقوع حادثة ما ومدى الإهمال الذي حصل من المجني عليه وما تم اتخاذه بالجاني وما هو دور الشخص صاحب السيارة للحيلولة دون وقوع مثل هذا، فإن الأمر سوف يأخذ طابع الجدية يوماً بعد آخر، ويبدأ الشخص في الحرص على سيارته.

إن العالم الآن وبخاصة الغربي قد وصلت فيه الظاهرة إلى حد لا يحتمل يسعى سعياً حثيثاً للتخفيف من هذه الظاهرة وذلك من خلال القنوات التلفزيونية والراديو. والآن وقد تم استخدام شبكة الإنترنت مؤخراً للحدّ من انتشار هذه الظاهرة وللمحافظة على السيارات، وإعطاء المعلومات للناس عن الجهات التي يمكن تبليغها عن سرقة سياراته سواء عبر التليفون أو الفاكس أو الإنترنت.

كما تم تشكيل جمعيات لمكافحة هذه الظاهرة، فمثلاً هناك جمعية في إنديانا تحت اسم جمعية مكافحة سرقة السيارات في انديانا (Indiana anti Car theft Committee) تعمل لمكافحة هذه الظاهرة ولها موقع على شبكة الإنترنت، وفي تكساس هناك مشروع تحت اسم خفض سرقة السيارات في تكساس Reduce Auto Theft in Texas وله موقع على شبكة الإنترنت كما يوجد غيرها من الولايات الأخرى وكذلك في الدول الغربية.

وهناك مؤتمرات تعقد لمناقشة مثل هذه القضايا، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تخصيص مجلة فصلية باسم مجلة سرقة السيارات (Auto Theft Journal) مدعومة من سلطة مكافحة جريمة سرقة السيارات في فلوريدا (Florida Motor Vehicle Theft Prevention Authority) تختص بكل ما يتعلق بجريمة سرقة السيارات. وتوزع على كل أقسام الشرطة والمعنيين بالأمر وعلى كل الأعضاء والمتعاونين في مكافحة جريمة سرقة السيارات وعلى شركات التأمين وشركات بيع السيارات.

ولذلك فإن على مراكز مكافحة الجريمة والجامعات والأكاديميات والمراكز الأمنية والمختصين في هذا المجال الاستفادة من تجارب من سبقونا والتعاون فيما بيننا لتقليص هذه الظاهرة ومحاولة القضاء عليها.

كما أن هناك دوراً للشركات الصانعة للسيارات للعمل على إيجاد حلول عاجلة حول اختيار الأقفال التي لا يستطيع الجاني فتحها بسهولة وإيجاد طريقة معينة لا تمكِّن غير صاحب السيارة من تشغيلها كما أنه من المفيد أن يكون جهاز الإنذار من الأجزاء الرئيسية عند صنع السيارة.

دور السجون

خصصت السجون لحماية المجتمع بأسره سواء الجاني أو المجني عليه الفعلي والمحتمل، وذلك من خلال إعادة تأهيل الجاني وتوضيح الخطأ الذي وقع فيه والمحافظة عليه وتعليمه إن كان من صغار السن، أو من خلال الأخذ على يد من احترف الإجرام. ورغم التكاليف المادية التي تتحملها الدول في سبيل ذلك إلا أنه إجراء لابد منه فلا طريق للخلاص وإعادة التأهيل إلا من خلال إنشاء السجون وتزويدها بالمدارس والورش وتوظيف العديد من المدرسين والمدربين والمشرفين الاجتماعيين والاخصائيين النفسيين والمختصين في علم الإجرام بالإضافة إلى رجال الأمن في هذه السجون.

وحتى يتم الاستفادة منها الاستفادة القصوى وتؤتي ثمارها أرى الآتي:

١ ـ اختيار العاملين في السجون سواء من رجال الأمن أو المشرفين الاجتماعيين أو المدرسين أو الاخصائيين النفسيين بدقة، وإعطاؤهم حوافز مادية ومعنوية حتى يستغلوا جميع الإمكانيات والأوقات أحسن استغلال في إصلاح النزلاء.

٢ـ تكليف العاملين بالسجون بوضع برنامج أسبوعي يوضح فيه استغلال الوقت ما بين الدراسة والعمل والندوات والمحاضرات.

٣ـ تكليف العاملين بالسجون بتصنيف حالات المساجين ومعاملة كل شخص حسب حالته النفسية والاجتماعية ومستوى استجابته للتعليمات والإرشادات.

٤ـ من خلال المقابلات اليومية والإسبوعية بين المشرف الاجتماعي والإخصائي النفسي والسجين يتم إعادة تقويم سلوك السجين، ومن ثم توجيهه الوجهة العملية التي يستجيب لها.

٥ـ العمل على استدعاء ذوي المساجين لمناقشة حالات أقاربهم في السجن وتوضيح أوجه القصور وواجباتهم المستقبلية.

٦ـ الاستمرار في عزل الجناة حسب خطورة جرائمهم وأعمارهم.

٧ـ دراسة حالة أسرة السجين وتفعيل دور المؤسسات الخيرية و القطاع الخاص لإعانة من يحتاج إلى إعانة وألا يبقى العبء كله على الدولة، ففي ذلك حماية لهم من الانحراف، ومشاركة من تلك المؤسسات.

٨ـ حث المجتمع بأسره للمساعدة في إعادة التأهيل وذلك من خلال تقبلهم للجاني بعد خروجه من السجن ومساعدته سواء في الحصول على عمل أو أي مساعدة أخرى حسب ظروفه حتى يشعر بالاطمئنان ولا يفكر في العودة إلى ارتكاب الجريمة.

دور العقـاب

من أمن العقوبة أساء الأدب، لذلك فمنذ أقدم العصور شرعت القوانين وجاءت الأديان السماوية متضمنة عقاب الجاني، وآخرها الإسلام الذي

فصّل عبر القرآن والسنة العقاب الواجب لكل جريمة. وسرقة السيارات إحدى الجرائم الخطيرة التي تحتاج إلى وقفة وحزم في تطبيق العقوبة، بل وتغليظها على من يكرر ارتكابها.

وتختلف درجة الإجرام باختلاف السن والوسيلة المتبعة والغرض من السرقة، وبالتالي تختلف العقوبة تبعاً لذلك. فهناك من يرى بإسقاط العقاب على الجاني في حالة سرقة السيارة بقصد النزهة لكونه يتخلى عنها بمحض إرادته، ولذلك لا يتوافر فيها القصد الجنائي، وآخرون يذهبون إلى تجريم هذا الفعل لأنه استخدم الوقود، ورأى ثالث على أنها شروع في ارتكاب السرقة، ودون الخوض في مدى سلامة الأسس التي تستند إليها هذه الآراء يجب ألا نغفل ما يعانيه المجني عليه لفقدانه لسيارته ولو لعدد من الأيام، هذا بالإضافة إلى ما قد يحدث بها من خلل من جراء الاستخدام غير المسؤول إضافة إلى زيادة عدد الحوادث المرورية التي يرتكبها الجناة وما قد يسببه ذلك من خطر في الشارع قد يودي بحياة عدد من الضحايا.

هذا بالنسبة لمن يأخذ السيارة لقصد النزهة فكيف من يأخذ السيارة بقصد إخفائها أو بيع أجزائها، إن إعادة النظر في العقاب المقرر لهذه الجريمة أمر مهم سواء لمن يأخذ السيارة بقصد النزهة أو لأي غرض آخر. نعم قد يتم التجاوز للمرة الأولى عن حدث لم يبلغ الرشد ساقه إلى تلك السرقة مجموعة من أصدقاء السوء، إلا أنه يجب أن تسجل جميع المعلومات الخاصة بهذا الجاني لمعرفة ما إذا سيعود إليها مرة أخرى. مع ضرورة استدعاء والده للتشديد عليه بأن يأخذ على يد ولده مبلّغاً إياه إذا عاد مرة أخرى فإن الإجراء سيختلف.

وفي حالة العود من قبل الحدث أياً كان سنه، فإن هذا ينبئ عن خلل إما في سلوك الفرد أو خلل أسري، ففي هذه الحالة أرى أن تطول مدة بقاء ذلك

الحدث في دار الملاحظة وأن يستدعي والده ويتم تغريمه مبلغاً من المال يوازي عدد الأيام أو الساعات التي استخدم فيها السيارة وما لحق بها من خلل .

أما عن العصابة التي تحترف سرقة السيارات فإن هذا الفعل لا يختلف عن جريمة سرقة المنازل أو المتاجر بل قد يفوقهما ضرراً، ولذا فإن التغليظ في العقاب أمر لابد منه، بل إن التشهير بتلك العصابات والتحذير منها مطلبٌ إعلاميٌ أيضاً، وذلك لتوعية المواطن وتنبيهه للأخذ بإجراءات السلامة، وفي الوقت نفسه لردع من تسوّل له نفسه بارتكاب مثل هذه الجريمة .

الخلاصـــة

يمكن القول بأن ظاهرة سرقة السيارات إحدى الجرائم الحديثة التي غزت مجتمعاتنا العربية، وأنها تزداد نسبتها تبعاًلازدياد درجة التحضّر .

وإذا كان لي أن أوجز ـ في عجالة ـ ما سبق تناوله، فاسمحوا لي أن أبرز النقاط التالية :

ـ جرائم الاعتداء على الأموال تعتلي قمة الهرم في إحصائيات الجرائم، وجريمة سرقة السيارات تتزايد عاماً بعد آخر على مستوى العالم بموجب الإحصاءات الغربية والعربية .

ـ أبرز أسباب هذه السرقة، السرقة بقصد التنزه، أو بقصد سرقة بعض الأجزاء، أو للاستخدام في جرائم أخرى، أو بقصد الإخفاء .

ـ تتنوع أساليب هذه السرقة بتنوع الحالة التي تكون عليها السيارة، وبحسب حِرفيّة الجاني .

ـ تتركز خصائص سارقي السيارات في العزوبية، والتعليم المتدني، والأحداث والشباب دون الرابعة والعشرين من العمر .

ـ تنتشر سرقة السيارات في جميع أنحاء المدينة .

ـ تحدث هذه السرقة في أوقات اليوم كله ، وإن ارتفعت في الليل ، كما تحدث طيلة أيام الأسبوع وإن تزايدت مع نهايته .

ـ هناك عوامل مساعدة لانتشار سرقة السيارات «حضارية واجتماعية واقتصادية» ، إضافة لإهمال المالك .

ـ أن لهذه السرقة آثاراً اقتصادية على الفرد والمجتمع بأسره ، وآثاراً أمنية .

ـ تعتبر مكافحة هذه الجريمة مسئولية مشتركة بين رجال الأمن ، والملاّك ، وكافة الأجهزة الاجتماعية والتعليمية والتربوية والإعلامية ، ودور الرعاية والإصلاح والتهذيب ، كما أن للعقوبة أثرها الإيجابي في الحدّ منها بردع من تسوّل له نفسه الإقدام عليها ، أو العود إليها مرة أخرى .

التوصيـــــات

ـ اختيار رجال الأمن وإعدادهم الإعداد الجيد ، وتكثيف تواجد الدوريات في جميع أنحاء المدينة .

ـ توعية أصحاب السيارات ومستخدميها عن طريق كافة المؤسسات التعليمية والإعلامية بكيفية المحافظة على سياراتهم والتأكيد على استخدام أجهزة أو وسائل منع سرقة السيارات .

ـ التأكيد على الشركات المصنّعة بوضع الأقفال التي يصعب فتحها ، وإضافة جهاز الإنذار كأحد أجزاء السيارة .

ـ التنسيق بين الجهات المعنية وذلك لمحاولة إنارة الشوارع والمواقف واستخدام التخطيط المناسب أمنياً من قبل البلديات وإرشاد من يتمكن من أصحاب المنازل بوضع كراج خاص بسيارته .

ـ مراقبة المواقف والتأكيد على ملاك الأسواق بتخصيص مواقف للعملاء يعمل بها أمن خاص .

ـ عدم السماح بمزاولة مهنة تنظيف السيارات بطريقة عشوائية يصعب التحكم في مزاوليها وارشاد اصحاب السيارات بعدم التعامل مع هذه الفئة .

وفي الختام لا يسعني إلا إن أتقدم بالشكر والعرفان لأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية التي أتاحت لي الفرصة للمشاركة واللقاء بأإخوة أعزاء في نفس التخصص لنتدارس سوياً ظاهرة تهدد أمن واقتصاد مجتمعنا العربي .

المراجع

المراجـــــع

أبو حسّان، محمد (١٩٨٧م)، أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، مكتبة المنار، الأردن.

أبو زهرة، محمد (١٩٧٦م)، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة.

الربيحات، صبري (١٩٩٥م)، دورة مكافحة ظاهرة سرقة السيارات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

الرعوبي، مجدي محمود (١٤١٧هـ)، سرقة السيارات في مجتمع عربي، الأمن والحياة، الرياض.

المكتب العربي لمكافحة الجريمة (١٩٩٨م)، الإحصائية السنوية للجرائم المسجلة في الدول العربية لعام ١٩٩٦م، بغداد.

الوليعي، عبدالله (١٤١٣هـ)، السرقة في مدينة الرياض، مركز مكافحة الجريمة، الرياض.

الوهيد، محمد سليمان (١٤١٦هـ)، مكافحة ظاهرة سرقة السيارات، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض. بغداد.

حطب، زهير (بدون تاريخ)، دوافع وخصائص وسمات مرتكبي سرقة السيارات، الدورة التدريبية حول مكافحة ظاهرة سرقة السيارات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

زعزوع، ليلى (١٤٠٧هـ)، الأنماط المكانية لجرائم السرقات في مدينة جدة. دراسة تطبيقية في الجغرافيا الاجتماعية، رسالة ماجستير مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على الدرجة، جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الإدارة والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، جدة.

صدقي، عبدالرحيم (١٩٨٧م)، الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية.

عبدالسلام، نبيه (١٩٧٣م)، جريمة المدينة والتقدم الحضاري، سرقة السيارات، الأمن العام.

فهيم، محمد توفيق (١٤٠٠هـ)، دراسة تحليلية لجريمة سرقة السيارات، الأمن العام، القاهرة.

مرشان، سعيد ناصر (١٤١٢هـ)، الأنماط المكانية لجريمة السرقة في مدينة الرياض، «دراسة في جغرافية الجريمة» قدّمت استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

المراجع الإنجليزية

Al-Khatani, Saeed (1996) Patterns of Theft Crime in Riyadh of Saudi Arabia, A Thesis Submitted to the University of Manchester for the Degree of ph.d., in the Faculty of Arts, Geography Department, U.K.

Hill, Philip (1998) Preventing Car Theft in Australia "Golden Opportunity for Partnership. Trend and Issues in Crime and Criminal Justice, Australia, Institute of Criminology, No. 86.